تجار الحرب

تجارة الاسلحة وموقف الحكومات منها

خطرها على السلام العام

من نحو عشرين سنة شرع في حملة عامة غرضها تقييد صناعة الاسلحة واخضاعها للسيطرة الاجتماعية . وكان من زعماء تلك الحملة المستر فيليب سنودن (اللورد سنودن الآن وزير مالية انكلترا في وزارتي العمال والوزارة القومية الى حين عقد اتفاقات أوتوى الجركية) فوقف في مجلس النواب البريطاني أربعة اشهر قبل نشوب الحرب الكبرى وأبان الصلة الوثيقة بين صناعة الاسلحة في بريطانيا ورجال الحكومة البريطانية أنفسهم . قال : « يتعذر ان أرمي حجراً على المقاعد المقابلة من دون ان اصيب عضواً من اعضاء المجلس لا يملك اسهماً في احد هذه البيوتات » . ثم ذكر اسماء طائفة من اعضاء المجلس قال ان لهم مصلحة مالية في مصانع الاسلحة واذن فلهم مصلحة خاصة في نشوب الحروب . ثم وضع كاتب يدعى المستر بريس (Perris) كتاباً فصّل فيه بعض نواح من هذه المسألة وجعل عنوانهُ « تجار الحرب » . ونشرت « لجنة اتحاد السيطرة الديمقراطية » ما وصلت اليه من النتائج في مجلة عنوانهُ «صناعة الحرب الدولية»، وفي سنة ١٩١٥ اتخذت « عصبة النساء الدولية للسلم والحرية » القرار الآتي:

« ان هذا المؤتمر النسائي الدولي يرى في الارباح التي تجنى من مصانع الاسلحة الكبيرة عائقاً كبيراً يحول دون الغاء الحرب »

فلما كانت سنة ١٩١٩ واجتمع عشار الحلفاء في باريس لوضع معاهدة الصلح ، كانت الحركة لمقاومة تجارة الاسلحة الدولية قد بلغت من القوة مرتبة بعيدة فأرغم أعضاء مؤتمر الصلح أن يدخلوا في دستور جمعية الامم مبدأ اعربوا فيه عن ترغيبهم في يوم الذي تصبح تجارة الاسلحة خاضعة لرقابة دولية . ووفقاً لهذا انيط تشكلت لجنة في جمعية الامم سنة ١٩٢١ للبحث في أعمال العصبة التي تتجر بالاسلحة . ويسوءنا ان اللجنة لم تنشر الحقائق التي كشفتها ، وانما يكفي الآن انها نشرت النتائج التي وصلت اليها . وهي :

١ — ان شركات الاسلحة كانت فعالة في خلق اشاعات الحرب والتهويل بها وفي اقناع البلاد التي انشئت فيها باتخاذ خطط حربية لكي تقضي هذه الخطط الى زيادة التسلح . ٢ — ان اصحاب شركات الاسلحة حاولوا ان يرشوا موظفي الحكومات في البلدان التي فيها الشركات وفي البلدان الاخرى . ٣ — ان شركات الاسلحة قد وزعت بيانات خاطئة عن حالة التسلح الحربي والبحري في بلدان مختلفة لكي تحمل الحكومات على التنافس فتغرق في الانفاق على التسلح . ٤ — ان شركات الاسلحة حاولت أن تؤثر في الرأي العام بالسيطرة على الصحف في مختلف البلدان .

٥ — ان شركات الاسلحة في البلدان المختلفة قد أحدثت في شبه عصبة همها استثارة كل امة ضد الاخرى في المسابقة الى التسلح

ما هي الحالة الآن ؟

لا تزال شركات الاسلحة تهول باشاعات الحروب ، وتحاول الضغط على الحكومات ، والتأثير في الرأي العام بغية أن تزيد المبيع من بضاعتها في السوق الدولية ، ولا يزال لها ممثلون يحاولون بأساليب المداورة والدعوة والاتصال الشخصي منع التقدم في أي سعي لتخفيض التسليح ولا تزال هذه الشركات تبعث بأسلحتها الى البلدان التي تطلبها لا ترهب الحكومات ولا ترجوها. فالذخائر الحربية كانت تتدفق على بوليفيا وپراجواي — في اميركا الجنوبية — زمناً قبل نشوب الحرب بينهما. وبلاد الارجنتين ما زالت تشتري الاسلحة من الولايات المتحدة الاميركية بمال قرضين سريين عقدا في الولايات المتحدة الاميركية بين سنتي (١٩٢٣ — ١٩٢٦) . وفي سنة ١٩٣٠ كان ٩٩ ٪ من الاسلحة التي تصدرها شركات الاسلحة اليابانية يصدر الى الصين فاستعملت الجيوش الصينية جانباً من هذه الذخائر في قتال اليابانيين أنفسهم

ولم تكن بيوتات صنع الاسلحة الاوربية أقل نشاطاً من بيوتات أميركا واليابان . فبعض معامل فرنسا كان يصدر أسلحة لاعداء فرنسا وأحلافها على السواء . وليس ثمة ما يدل على أن حكومة بعينها تريد أن تحل هذه العصبة الدولية الشريرة . فقد قرأنا في مجلة « الامة » الاميركية — وهي من أصدق المجلات وأشدها حرية — ان السرجون سيمون والمستر نفيل تشمبرلين — وهما وزير خارجية انكلترا ووزير ماليتها — يملكان أسهماً في شركة انكليزية مشهورة تصنع مفرقعات في عداد ما تصنعه من المستحضرات الكيمائية

وقد حاولت الجمعيات المؤيدة للسلام أن تبحث عن الحقائق المستترة في هذه التجارة . فلقيت مصاعب جمة تعترض سبيلها . حتى جمعية الامم نفسها لم تفز الا بنصيب يسير من النجاح في محاولتها معرفة حالة تجارة الاسلحة على صحتها . ومن اربع سنوات انشئت لجنة في جمعية الامم لوضع اتفاق تفرض بموجبه رقابة دولية على صناعة الاسلحة . فناقشت اللجنة في اول اجتماعها في موضوع « هل يصح أن يطلب من كل حكومة أن تنشر منشوراً دورياً عن صناعة الاسلحة في بلادها » . فاعترض على ذلك مندوب بريطانيا . وقال :

« أولاً : إن حكومته لا تملك هذه الاخبار . ثانياً : ان اصحاب المصانع وحدهم هم الذين يستطيعون أن ينشروا هذه الحقائق وهم ولا شك يرفضون . ثالثاً : لا سلطة لنا لارغامهم على ذلك . رابعاً : ثمة حكومات قليلة جداً تجرؤ على وضع تشريع يرغمهم على ذلك »

ومنذ ثلاث سنوات قامت سيدة سويدية عالية الهمة تبغي أن تجمع لجمعيات السلام النسائية ما خفي من أنباء شركات الاسلحة وتجارتها الدولية . فراجعت الاحصاءات المطبوعة والمخطوطة في جمعية الامم والحكومات المختلفة وخاطبت موظفي الحكومات ودعاة السلم وكل

من يهمهُ الموضوع . ثم وضعت تقريرها ؛ فاذا هي تقول فيه : إن الحقائق المنطوية على خطر لا تظهر قط في تقرير رسمي ، فكأن هذه الشركات ، عصابات لا تبيح أسرارها لاحد

ثم ان ميزانيات بعض البلدان تذكر في باب الانفاق على التسلح رقماً أقل من الرقم الذي تنفقه حقيقة . وفي بلدان اخرى يجد الباحث في المسألة لفًّا ومداورةً في مسألة الصادر والوارد يجعل التحقق من قيمة الاسلحة التي استوردتها البلاد متعذراً

خذ مثلاً على ذلك بلاد السويد . فوثائقها تشير الى انها صدرت الى بلاد النرويج أسلحة قيمتها ٤٩١٠٠٠ كرون . في حين ان بلاد النرويج لم تستورد في السنة نفسها — بحسب وثائقها الصومية — أسلحة من بلاد السويد باكثر من ١٣٩٣٠٠ كرون

أو خذ مثلاً آخر ، يؤخذ من احصاءات امريكا سنة ١٩٢٥ أن ٣٢ر٢ في المائة من كل ما صدر من امريكا من البارود أرسل الى بولونيا ، في حين أنك لا تجد في أية وثيقة رسمية من وثائق بولونيا ما يشير الى أنها ابتاعت باروداً ما من امريكا في تلك السنة . ونعم ما يحمل هذه السيدة السويدية على الاعتقاد بأن جانباً كبيراً من الاسلحة يدخل البلاد التي تستوردها موسوماً بسمة « ألعاب نارية وصواريخ » أو « بيانوات » أو « قطع آلات » أو ما شاكل

ومن أغرب ما اكتشفته هذه السيدة ان معاهدة فرساي في مادتها ١٧٠ تمنع المانيا من تصدير الاسلحة او الذخائر الحربية او مواد الحرب أيًّا كانت وان بعض دول الحلفاء الذين فرضوا هذه المادة على المانيا « هم نفسهم من زبائنها » فبريطانيا وايطاليا والباجيك وحتى فرنسا نفسها ابتاعت ذخائر من عدوتهم السابقة . والمادة المذكورة في معاهدة فرساي تمنع كذلك المانيا من استيراد الاسلحة من الخارج ولكنها لم تمنع شركة متروفكرز ارمسترنغ — التي حوكم رجالها حديثاً في روسيا — من الاعلان عن احدث طراز من مدافعها الضخمة في مجلة رسمية بألمانيا

واغرب من ذلك ان البلدان التي تحيط بالمحيط الهادي قد زادت ما ابتاعته من الاسلحة وفي مقدمتها الصين — وهذا مفهوم للحرب الاهلية فيها وحربها الاخيرة مع اليابان — وكندا واستراليا وجزائر الهند الشرقية التابعة لهولندا . والولايات المتحدة وحدها لم تستورد اسلحة من الخارج ولكن يجب ان نذكر ان الولايات المتحدة تكفي نفسها بنفسها من هذه الناحية

في طليعة البلدان المتجرة بالاسلحة بريطانيا ونصيبها من الاسلحة المصدرة في خلال سنة يبلغ نحو ٣٥ في المائة من المجموع وقد اعلن وزير خارجيتها السير جون سيمون انه في اعطاء الرخص لتصدير الاسلحة لا تنظر الحكومة البريطانية الا الى أثر هذا التصدير في علاقاتها الودية مع الامم التي تصدر الاسلحة اليها . اي ان مصانع الاسلحة البريطانية تستطيع ان تصدر الاسلحة الى اي بلاد ما زال هذا التصدير لا يتعارض والسياسة الخارجية البريطانية

ثم ان جانباً كبيراً من الاسلحة المصدرة يصدر من ثغر همبرج وهو بالنسبة الى تشيكوسلوفاكيا

مرفأ حر، وفي تشكوسلوفاكيا معامل «سكودا» المشهورة وهي جزء من اتحاد شنيدر كروزو الفرنسي. وهذه المعامل رفضت منذ بضعة اشهر الموافقة على منع تصدير الاسلحة الى اليابان والصين لكان ذلك باعثاً على الغاء القرار الذي اتخذته بريطانيا. ومعظم الاسلحة التي استعملت في حرب اليابان والصين الاخيرة صدر من هذه المصانع. ولكن الاسلحة التي استعملتها اليابان في حربها الاخيرة لم تصدر كلها من معامل «سكودا» فمعامل بريطانيا نصيب فيها. ومصانع المانيا الكيمائية صدرت اليها مقادير كبيرة من الحوامض لصنع المفرقعات. وثمة مصنع للسيارات في ديجون بفرنسا كان منهمكاً في صنع قنابل طيارات بيعت لليابانيين. ومصانع شنيدر وكروزو كانت مكبة على صنع المدرعات. وكذلك مصانع اميركا لها نصيب لا تعلم حقيقته

ومن اغرب ما حدث في الولايات المتحدة الاميركية ان لجنة مجلس النواب للشؤون الخارجية قبلت ان تعقد جلسة لسماع بيانات عن تجارة الاسلحة ووجوب السيطرة عليها. فلما ازف الميعاد المضروب وحضر الشهود ورجال الصحف الغي الاجتماع بحجة رسمية لا تعوز من يريدون عرقلة هذه المساعي. ولكن الواقع ان عقد هذا الاجتماع بحضور رجال الصحف يجعل الاذاعة عنه امراً يحشاه الرجال الذين لهم مصلحة في هذا الضرب من التجارة. وقد قيل في الحجة الرسمية ان «الذخائر الحربية لا تشحن الآن الى الشرق الاقصى» وهذا في الواقع غير صحيح. والادلة على تصدير الاسلحة الى اليابان ليست نادرة ولا قليلة. ففي ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ نشرت جريدة «النيوز» نبأ ملخصه: ان اربع سفن خرجت من مدينة رتشموند من رصيف احدى شركات الذخائر ووجهتها اليابان. ثم نشر احد اعضاء مجلس النواب في جريدة «الصن» ما مؤداه ان ١٥ سفينة يابانية خرجت من الرصيف نفسه حاملة المواد الاساسية لصنع المفرقعات. وكانت كلها الا سفينتين متجهة الى مرافىء يابانية» ثم ان شركات الاسلحة زادت عمالها في الزمن الاخير. وهو دليل على زيادة ما تنتجه من الاسلحة. وبعد اجتماع عقد في مارس سنة ١٩٣٢ بين اعضاء شركة دي پون وهي من شركات الذخائر الحربية الكبيرة في اميركا ومساعد وزير الخارجية ورئيس قسم الشرق الاقصى في وزارة الخارجية الاميركية، اعلن ان سياسة الحكومة الاميركية في تصدير الاسلحة لن تتغير. ولا يعلم على ما دار البحث حينئذ ولكن صيل الاسلحة الاميركية الى اليابان لم ينقطع بعدها حتى عهد روزفلت

ويجدر بنا ان نذكر هنا ان الدكتور صروف رحمه الله، كان شديد التوجس من هذه الناحية، قبل ان تظهر الحقائق التي ذكرناها، وقد بسط ذلك في روايته «فتاة مصر» التي ألفها سنة ١٩٠٥ وبطلاها فتاة مصرية وشاب انكليزي كان مكاتباً للصحف في الحرب الروسية اليابانية التي كانت دائرة حينئذ، والفصل الذي عقده لرواية ما دار بين رجال المال وأصحاب مصانع الاسلحة على الحرب الروسية اليابانية أحاط فيه بأهم المبادىء المتقدمة في قالب روائي جذاب